الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/727/Add.2
15 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٨٧ (ج) و (د) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: أزمة الديون الخارجية والتنمية؛ النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث)*

المقرر: السيد أحمد يوسف محمد (السودان)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة تناولت موضوع البند ٨٧ (انظر A/C.2/49/727، الفقرة ٢). وتم النظر في الاجراء الواجب اتخاذه بشأن البندين الفرعيين (ج) و (د) في الجلسات ٢١ و ٢٢ و ٣٥، المعقودة في ٨ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ويرد سرد لنظر اللجنة في البندين الفرعيين في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/49/SR.21 و 22 و 35).

ثانيا - النظر في مشاريع المقترحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/49/L.7 و L.69

٢ - في الجلسة ٢١، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل الجزائر باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين والصين، مشروع القرار المعنون "النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو" (A/C.2/49/L.7)، فيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تؤكد من جديد قراريها د إ - ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلـــدان

* سيصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ثلاثة أجزاء بالرمز التالي A/C.2/49/727 و Add.1.

النامية، و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع،

"وإذ تشير إلى قراريها ٢٣٢/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن اتجاهات نقل الموارد إلى البلدان النامية ومنها وأثرها على النمو الاقتصادي والتنمية المطردة في تلك البلدان، و ١٧٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو،

"وإذ تشير أيضا إلى قراريها ١٩٧/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وإلى جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية[١] ويتناول الوفاء بالالتزام المتفق عليه دوليا فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية،

"وإذ تحيط علما بدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤[٢] ولا سيما الفصل الرابع منها المعنون "عمليات النقل الدولي للموارد والتنمية المالية"، وتقرير الأمين العام عن النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو[٣]،

"وإذ تسلم بالمسؤولية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي بصدد تقديم دعم قوي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة من خلال تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية،

"وإذ تلاحظ أن النقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية اتسم بالإيجابية على مدى السنتين الماضيتين، وأن لوجود بيئة اقتصادية دولية داعمة أهمية حاسمة إذا كان لهذا النقل أن يستمر،

"وإذ تلاحظ بقلق أن عددا قليلا فقط من البلدان النامية استفاد فعلا من النقل الإيجابي للموارد المالية من البلدان المتقدمة النمو، وأنه بالنسبة لغالبية هذه البلدان، وبخاصة لأقل البلدان نموا، تراجع نقل الموارد ولا تزال الحالة الخطيرة مستمرة،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1، المجلدات الأول و Corr.1 والثاني والثالث و Corr.1) (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 وتصويباته)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.II.C.1.

(٣) A/49/309.

"وإذ تلاحظ آسفة أنه نتيجة لتدهور معدلات التبادل التجاري بالنسبة للبلدان النامية، فإن المستويات الحقيقية للموارد المخصصة للتنمية بقيت على درجة خطيرة من التدني في معظم هذه البلدان،

"وإذ تؤكد أن لعمليات النقل طابعها الذي لا يمكن التنبؤ به، حيث أن هذه العمليات تنتج في الواقع عن تحركات رأس المال الخاص التي تستجيب للأرباح القصيرة الأجل وتخضع لتغيرات أسعار الفائدة وغير ذلك من التقلبات الممكنة في البيئة الاقتصادية الدولية،

"وإذ يساورها القلق لأن النقل الصافي للموارد من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف كان سلبيا من حيث قيمته الحقيقية،

"وإذ تؤكد كذلك الهبوط المستمر في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية التي تشكل المصدر الرئيسي للموارد المالية الخارجية بالنسبة لكثير من البلدان النامية ولا سيما الافريقية منها، والتي لم تتح لها بعد إمكانية الحصول بصورة كافية على رؤوس الأموال الخاصة الدولية، نظرا لضعف اقتصاداتها،

"وإذ يقلقها استمرار عدم كفاية الموارد بالنسبة لمعظم البلدان النامية خلال العقد الماضي، وبخاصة عدم ملاءمتها، مما يترك البلدان النامية تواجه عجزا خطيرا في الموارد المالية اللازمة للتنمية،

"وإذ تشير إلى النجاح الذي اتسمت به حصيلة الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإلى روح التعاون المتعدد الأطراف التي سادت المؤتمر، الأمر الذي انعكس في وثيقته الختامية المعنونة "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا"[٤]،

"وإذ تلاحظ أن نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لا تتصدى بصورة فعالة لمشاكل البلدان النامية، وخصوصا تلك المشاكل المتعلقة بصادرات البلدان الافريقية والأقل نموا التي لا تتصف سلعها الأساسية الصالحة للتجارة واقتصاداتها بما يكفي من التنوع لكي تتمكن من المشاركة بصورة فعالة نافعة في الترتيب التجاري المتعدد الأطراف الجديد الذي تجسده منظمة التجارة العالمية،

(٤) وقائع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثامنة، كرتاخينا دي انديا‌س، كولومبيا، ٨ - ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢، التقرير والمرفقات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.D.5)، الجزء الأول، الباب ألف.

"وإذ تلاحظ العملية العاشرة لتجديد الموارد في المؤسسة الانمائية الدولية، معربة في الوقت نفسه عن القلق إزاء عدم وجود أي زيادة في الالتزامات من عملية استكمال الموارد هذه،

"وإذ تضع في اعتبارها ضرورة قيام البلدان الصناعية الرئيسية التي لها ثقل هام في التأثير على النمو الاقتصادي العالمي وفي البيئة الاقتصادية الدولية، بمواصلة جهودها لتعزيز النمو المطرد والحد من الاختلالات بحيث تعزز قدرة البلدان النامية على معالجة مشاكلها الرئيسية وتخفيف حدتها في ميادين النقد والمالية وتدفق الموارد ونقل التكنولوجيا والتجارة والسلع الأساسية والمديونية الخارجية،

"وإذ تلاحظ أن نتائج مؤتمر قمة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة الذي عقد في نابولي بإيطاليا في تموز/يوليه ١٩٩٤[٥] ونتائج الاجتماعات السنوية لمؤسسات بريتون وودز التي انعقدت في مدريد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ تسلّم بالحاجة إلى تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وإلى نقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية،

"١ - تؤكد الحاجة إلى تعزيز الجهود الدولية لضمان تدفق موارد كبيرة لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وتوصي لتحقيق ذلك بما يلي:

"(أ) قيام البلدان المتقدمة النمو بزيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية بهدف تيسير نموها الاقتصادي المستدام وتنميتها، ومساعدتها في الجهود التي تبذلها بهدف التنويع والتكيف الهيكلي من خلال أمور منها توسيع الائتمانات المتعددة الأطراف وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الموارد المقدمة على أساس تساهلي غير اقتراضي؛

"(ب) موافقة البلدان المتقدمة النمو، التي أكدت من جديد التزامها ببلوغ الهدف المقبول الذي وضعته الأمم المتحدة وهو تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، إذا لم تكن قد بلغت ذلك الهدف بعد، على زيادة برامجها للمعونة من أجل تحقيق ذلك الهدف بأسرع ما يمكن؛ ويتعين بصورة خاصة أن تقدم البلدان المتقدمة النمو موارد جديدة وإضافية لتلبية احتياجات البلدان النامية وتنفيذ التنمية المستدامة؛

"(ج) تحقيق التقدم، في البلدان النامية الكثيرة التي يشكل فيها عبء الدين وخدمة الدين عائقا كبيرا أمام تنشيط النمو والتنمية، نحو التوصل إلى حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية؛

(٥) A/49/228-S/1994/827، المرفق الأول.

"(د) عمل الحكومات على إقامة نظام دولي للتجارة يكون منفتحا حرا منصفا وغير تمييزي ويستند إلى قواعد ثابتة من شأنه أن يحسن إمكانية وصول صادرات البلدان النامية إلى جميع الأسواق بحيث يضمَن نموها الاقتصادي المستدام وتنميتها، مما له أهمية حاسمة لتحقيق الفائدة المتبادلة الشاملة؛ وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير تعويضية عاجلة لصالح البلدان النامية المتضررة بتنفيذ اتفاق جولة أوروغواي؛

"(هـ) مواصلة منتجي السلع الأساسية ومستهلكيها استكشاف الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون فيما بينهم والنظر في الاشتراك بصورة فعالة في الاتفاقات والترتيبات الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية التي تراعي اتجاهات السوق، وذلك بغية تحقيق تعاون دولي أكثر فعالية في مجال السلع الأساسية؛

"(و) تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في ميدان التنويع الرأسي والأفقي بغية زيادة قواعد التصدير في هذه البلدان وتمكين البلدان التي لم تصل بعد إلى هذه المرحلة من خلق الظروف المواتية لاجتذاب رأس المال الأجنبي؛

"(ز) تعاون جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، على نحو أوثق من أجل تحقيق درجة أعلى من الاستقرار في الأسواق المالية وتقليل خطر حدوث أزمات مالية من قبيل التقلبات الشديدة في أسعار الصرف، والمساعدة على تحقيق نظام مالي دولي يساعد بدرجة أكبر على تحقيق نمو اقتصادي مستقر ومستدام؛

"(ح) اتخاذ جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، التدابير الملائمة لإيجاد بيئة اقتصادية دولية وتثبيت أسعار الفائدة الحقيقية وتخفيضها وتقليل عدم الاستقرار في التدفقات المالية؛

"(ط) سعي جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، إلى تعزيز فعالية المراقبة المتعددة الأطراف الرامية إلى تصحيح الاختلالات القائمة الخارجية والضريبية من أجل توسيع نطاق التجارة المتعددة الأطراف والاستثمار الأجنبي، ليشمل بصورة خاصة البلدان النامية؛ وفي هذا الصدد هناك حاجة ماسة إلى مشاركة البلدان النامية بصورة فعالة؛

"(ي) التنسيق الفعال لسياسات الاقتصاد الكلي في المحافل المتعددة الأطراف؛

"(ك) إنشاء شبكات أمان دولية لحماية سلامة البرامج الإنمائية من الخروج المفاجئ لرأس المال الخاص من البلدان النامية؛

"٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل رصد التطورات الحاصلة في مجال النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وأن يستعين بجميع التقارير ذات الصلة، التي من قبيل التقارير التي يعدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإقليمية، وأن يقدم تقريرا عن ذلك في إطار دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥؛ كما تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين عن تنفيذ هذا القرار".

٣ - وعرض نائب رئيس اللجنة، السيد آريان ب. همبرغر (هولندا)، في الجلسة ٣٥، المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار معنونا "التدفقات الصافية والنقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو" (A/C.2/49/L.69)، قدمه على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/49/L.7.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/49/L.69 بدون تصويت (انظر الفقرة ١٢، مشروع القرار الأول).

٥ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثلا اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ببيانين (انظر A/C.2/49/SR.35).

٦ - وعلى ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/49/L.69، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/49/L.7 بسحبه.

باء - مشروعا القرارين A/C.2/49/L.12 و L.76

٧ - عرض ممثل الجزائر، في الجلسة ٢٢، المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين والصين، واندونيسيا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، مشروع قرار بعنوان "تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية" (A/C.2/49/L.12) فيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تعيد تأكيد قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ١٩٨/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ١٩٨/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢٠٥/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، و ٢١٤/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٤٨/٤٦ و

١٥١/٤٦ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٩٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨٢/٤٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣،

"وإذ تشير الى قراريها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والمتعلقة بتجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، و ١٦٦/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ والمتعلق بخطة للتنمية،

"وإذ تلاحظ أن التطورات غير المتوازنة في سياق الاستراتيجية الدولية الجديدة للديون تجعل من الضروري إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك اتخاذ تدابير محددة واتباع نهج مبتكرة، من أجل تحقيق حل فعال وشامل وعادل وإنمائي المنحى ودائم لمشاكل الديون الخارجية التي يعاني منها الكثير من البلدان النامية،

"وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها بعض البلدان النامية لحل مشاكل ديونها، وإن كانت تسلم مع بالغ القلق بأن عددا كبيرا من البلدان النامية لايزال يواجه مشاكل ضخمة تتصل بالديون الخارجية،

"وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المدينة مما يؤثر بشكل سلبي على جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تكرر تأكيد الحاجة الى التصدي لهذه المشاكل وحلها من خلال تدابير فعالة لتخفيف عبء الديون، تشمل تدابير لإجراء تخفيضات شديدة في الديون، على أن تراعى الحالة الخاصة والحرجة لمعظم البلدان النامية الافريقية المدينة، ولأقل البلدان نموا،

"وإذ تشدد على أهمية التخفيف من الأعباء الفادحة للديون وخدمة الديون فيما يتعلق بجميع أنواع ديون البلدان النامية، بما في ذلك الديون المتعددة الأطراف، مع مراعاة الحاجة الماسة الى وضع ترتيب حاسم ونهائي في إطار نهج عادل ودائم،

"وإذ تؤكد أهمية قيام البلدان النامية المدينة بمواصلة وتكثيف الجهود التي تبذلها في مجال الإصلاح الاقتصادي وتحقيق الاستقرار وبرامج التكيف الهيكلي، من أجل العمل على زيادة المدخرات والاستثمارات والحد من التضخم وتحسين الكفاءة الاقتصادية، مع مراعاة ضرورة التصدي للجوانب الاجتماعية للتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر، والخصائص التي تنفرد بها، فضلا عن مواطن الضعف لدى الشرائح الفقيرة من سكانها،

"وإذ تعرب عن قلقها لأنه رغم الإصلاحات الاقتصادية المستمرة والمضنية التي تقوم بها بلدان نامية عديدة، فإن عبء الديون وخدمة الديون لايزال يشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في تلك البلدان،

"وإذ تلاحظ أن البلدان النامية التي واصلت، بتكلفة جسيمة، الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في حينها، قد فعلت ذلك على الرغم من وجود قيود مالية داخلية شديدة وشيوع بيئة خارجية غير مواتية،

"وإذ تشدد على الحاجة الى تحقق نمو اقتصادي عالمي وعلى ضرورة وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة فيما يتصل بجملة أمور، من بينها معدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول الى الأسواق، والممارسات التجارية، والوصول الى التكنولوجيا، وأسعار الصرف، والأسعار الدولية للفائدة. وإذ تلاحظ استمرار الحاجة الى توفير الموارد اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية على نحو مستدام في البلدان النامية،

"١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٤[٦]؛

"٢ - "ترحب بالنتائج التي انتهى اليها الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز بشأن الديون والتنمية، المعقود في جاكرتا في الفترة من ١٣ الى ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤[٧]، وتسلم بأن استنتاجاته وتوصياته، وبخاصة ما يتعلق منها بالحاجة الى وضع ترتيب حاسم ونهائي لتسوية جميع الديون المعلقة السداد، بما في ذلك إجراء تخفيض ضخم لجميع فئات الديون، من شأنها أن تساهم كثيرا في تحقيق حل فعال وشامل وعادل وانمائي الوجهة ودائم لمشاكل الديون التي تعاني منها البلدان النامية؛

"٣ - ترحب أيضا بالبلاغ الصادر عن الاجتماع التاسع والأربعين للجنة الوزارية المشتركة بين مجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعنية بنقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية، وعن الاجتماع الوزاري الحادي والخمسين لفريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية فيما يتعلق بعبء ديون أفقر البلدان وأكثرها مديونية، وتأمل أن يتسنى على وجه السرعة تخفيض رصيد الديون وزيادة عنصر التساهل بحيث يشمل ذلك بلدانا نامية مدينة أخرى؛

"٤ - تحيط علما مع الاهتمام بالبلاغ الصادر عن مؤتمر القمة لمجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى، المعقود في نابولي، ايطاليا، في تموز/يوليه ١٩٩٤، الذي كان مما جاء فيه أن البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية دعيت الى تقوية جهودها لتعزيز تدفق رؤوس الأموال الخاصة

---

(٦) A/49/338.

(٧) A/49/367، المرفق الأول.

الى البلدان النامية، وأن نادي باريس شجع على مواصلة جهوده الرامية الى تحسين معالجة ديون أفقر البلدان وأكثرها مديونية، والقيام، حسب الاقتضاء، بتخفيض رصيد الديون وزيادة عنصر التساهل بالنسبة للبلدان التي تواجه مصاعب خاصة(٨)؛

"٥ - تؤكد أهمية مواصلة البلدان النامية لجهودها من أجل العمل على إيجاد بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، وبذلك تعزز النمو والتنمية المستدامة، وتشدد على ضرورة توفير البلدان المتقدمة النمو بيئة اقتصادية خارجية داعمة عن طريق القيام، في جملة أمور، بتحسين إمكانية الوصول الى الأسواق، وتحقيق الاستقرار لأسعار الصرف، وتخفيض الأسعار الدولية للفائدة، وزيادة تدفقات الموارد، فضلا عن تحسين إمكانية وصول البلدان النامية الى التكنولوجيا؛

"٦ - تطلب من المجتمع الدولي أن يضمن أن يؤدي التنفيذ التام للاتفاقات المنبثقة من جولة أوروغواي الى إفادة البلدان النامية، ولاسيما بتحسين إمكانية وصولها الى الأسواق ومعدلات تبادلها التجاري، مما يتيح التخفيف من مشاكل ديونها؛ وينبغي تنفيذ التدابير التعويضية، بما فيها المساعدة التقنية، ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية المتعرضة لآثار سلبية؛

"٧ - ترحب بقيام بعض الدائنين بشطب جزء كبير من الديون الرسمية الثنائية لأقل البلدان نموا، وتحث البلدان التي لم تقم بعد بذلك على أن تفعله وأن تقوم، حيثما أمكن، بإلغاء جميع الديون الثنائية للبلدان الافريقية وأقل البلدان نموا؛

"٨ - تطلب من البلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف النظر، في حدود اختصاصاتها، في اتخاذ تدابير ملائمة جديدة للتخفيف بقدر كبير من عبء ديون البلدان المنخفضة الدخل؛

"٩ - تطلب من الجهات الدائنة الخاصة، ولاسيما المصارف التجارية، تجديد المبادرات والجهود وتوسيع نطاقها من أجل التصدي لمشاكل الديون التجارية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل؛

"١٠ - تلاحظ مع القلق أن البلدان المتوسطة الدخل، ولاسيما الموجود منها في افريقيا، لاتزال تواجه أعباء ديون وخدمة ديون، وتطلب من البلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف التجارية أن تنظر في أمر اتخاذ تدابير مناسبة للتخفيف بقدر كبير من ديون تلك البلدان؛

---

(٨) A/49/228-S/1994/427، المرفق الأول.

"١١ - تشدد على ضرورة تدفق موارد مالية جديدة الى البلدان النامية المدينة، علاوة على تدابير التخفيف من عبء الديون، التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية من أجل دعم البلدان النامية في تنفيذ إصلاحاتها الاقتصادية وبرامجها لتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي والقضاء على الفقر، بما يمكنها من الخلاص من نير الديون ويساعدها على تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة؛

"١٢ - تشدد كذلك على الحاجة الملحة لمواصلة توفير شبكات أمان اجتماعي للفئات الضعيفة الأشد تضررا من تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان المدينة، ولاسيما الفئات المنخفضة الدخل؛

"١٣ - تسلم بالحاجة الى معالجة مشكلة الديون المتعددة الأطراف للبلدان النامية مع إفساح المجال لزيادة تدفق الموارد بشروط تساهلية عن طريق المؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

"١٤ - تحث المجتمع الدولي على النظر في التوسع في الأخذ بتدابير مبتكرة، مثل مقايضة الديون بأسهم في رأس المال أو باستثمارات لحماية الطبيعة، أو بتمويل أنشطة التنمية، وعلى أن ينظر أيضا في مقايضة الديون باستثمارات، دونما إخلال بأي حلول أكثر دواما مثل تخفيض و/أو إلغاء الدين؛

"١٥ - تطلب من المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، استطلاع طرق لتنفيذ تدابير إضافية ومبتكرة لتطبيق ترتيبات حاسمة ونهائية، تشمل اعتماد سياسات لإجراء تخفيضات كبيرة في الديون، على جميع فئات ديون البلدان النامية، بما في ذلك الديون المتعددة الأطراف، لتمكينها من تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية على نحو مستدام دون الانزلاق الى أزمة جديدة للديون؛

"١٦ - تطلب كذلك من المجتمع الدولي، بما فيه المؤسسات الدولية ذات الصلة، أن تضمن عملية وضع خطة للتنمية جهدا لحل مشاكل ديون البلدان النامية؛

"١٧ - تحث البلدان الدائنة، والمصارف الخاصة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف في حدود اختصاصاتها، على أن تنظر في تقديم دعم مالي جديد مناسب الى البلدان النامية، ولاسيما البلدان المنخفضة الدخل التي تقع عليها أعباء باهظة للديون وتواصل خدمة الديون والوفاء بالتزاماتها الدولية متكبدة في ذلك تكاليف مرتفعة؛

"١٨ - تشدد على الحاجة الماسة الى تجديد تضافر جهود البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المتعددة الأطراف والبلدان النامية من أجل إيجاد طرق جديدة ومبتكرة لتعبئة وتخصيص الموارد اللازمة لدعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية، وتسلم بأن تخفيض الديون يمكن أن يساهم على نحو فعال في تحرير الموارد المحلية التي يجري تحويلها حاليا من المجالات ذات الأولوية للتنمية الى خدمة الديون، من أجل دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية، ولاسيما جهودها في مجال التنمية الاجتماعية؛

"١٩ - تطلب من الأمين العام أن يستفيد من قوة الدفع التي تولدت منذ مؤتمر القمة لمجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى، المعقود في نابولي، من أجل التحرك نحو اتباع نهج شامل في حل مشكلة الديون، وأن يعين هيئة أو مجموعة من الشخصيات الرفيعة لاتخاذ ما يلزم من تدابير للقيام بالمتابعة الكافية، وأن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في أثناء الربع الأول من عام ١٩٩٥ عن التقدم المحرز في هذا الشأن؛

"٢٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار".

٨ - وفي الجلسة ٣٥، المعقودة في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر، عرض نائب رئيس اللجنة، السيد آريان ب. همبرغر (هولندا)، مشروع قرار معنونا "تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية" (A/C.2/49/L.76) قدمه على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/49/L.12.

٩ - واعتمدت اللجنة، في الجلسة ذاتها، مشروع القرار A/C.2/49/L.76 بدون تصويت (انظر الفقرة ١٢، مشروع القرار الثاني).

١٠ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات ممثلو الجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين والصين)، وإندونيسيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، والولايات المتحدة الامريكية (انظر A/C.2/49/SR.35).

١١ - وعلى ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/49/L.76، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/49/L.12 بسحبه.

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

١٢ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول

التدفقات الصافية والنقل الصافي للموارد
بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراريها د إ - ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع،

وإذ تشير إلى قراريها ٢٣٢/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن اتجاهات نقل الموارد إلى البلدان النامية ومنها وأثرها على النمو الاقتصادي والتنمية المطردة في تلك البلدان و ١٧٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو،

وإذ تشير أيضا إلى قراريها ١٩٧/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وإلى جدول أعمال القرن ٢١[٩] الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ ويتناول الوفاء بالالتزام المتفق عليه دوليا فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية،

وإذ تحيط علما بدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤[١٠] ولا سيما الفصل الرابع منها المعنون "عمليات النقل الدولي للموارد والتنمية المالية"، وتقرير الأمين العام عن النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو[١١]،

وإذ تسلم بالمسؤولية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي عن تقديم دعم قوي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة من خلال تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية،

---

(٩) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 وتصويباته)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٠) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.II.C.1 وتصويب.

(١١) A/49/309 و Corr.1.

وإذ تلاحظ أن تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية المستوردة لرؤوس الأموال قد ازدادت ازديادا شديدا وأن النقل الصافي للموارد إليها اتسم بالايجابية على مدى السنوات الأربع الماضية ووصل إلى أعلى مستوى مسجل له حتى الآن، وإذ تلاحظ أيضا أن أكثر عناصر هذا التطور دينامية هو رأس المال القصير الأجل، بما في ذلك إعادة رؤوس الأموال إلى الوطن والاستثمار المباشر الأجنبي،

وإذ تلاحظ كذلك أن الزيادة في نقل الموارد المالية من البلدان المتقدمة النمو لم يستفد منها إلا عدد محدود من البلدان النامية،

وإذ تلاحظ أن المسلك المتبع في المستقبل للنقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية يعتمد على بيئة اقتصادية دولية داعمة وموجهة للنمو وعلى سياسات اقتصادية داخلية سليمة،

وإذ تلاحظ أيضا أن الموارد اللازمة لتمويل الاستثمار لأغراض التنمية استفادت من حدوث زيادة كبيرة في حصائل الصادرات في عدد كبير من البلدان النامية،

وإذ تلاحظ بقلق أن البلدان النامية ما زالت تعاني من تدهور معدلات تبادلها التجاري، مما أدى إلى خفض الموارد المتاحة لنمو اقتصادها وتنميتها، وأنه في هذا السياق، يشتد عدم استقرار معدلات التبادل التجاري في البلدان التي تعتمد على تصدير بضع سلع أساسية،

وإذ تؤكد أن لتحركات رأس المال الخاص قصير الأجل طابعها الذي لا يمكن التنبؤ به، وأن هذه التحركات تخضع بصفة خاصة لتغيرات أسعار الفائدة وغير ذلك من التقلبات الممكنة في البيئة الاقتصادية الداخلية والدولية،

وإذ تلاحظ أن النقل الصافي للموارد في التسعينات من مؤسسات بريتون وودز إلى البلدان النامية كان سلبيا بالأرقام الحقيقية، على الرغم من أنه كان إيجابيا إلى بلدان في افريقيا وإلى بعض البلدان في آسيا، وإذ تلاحظ أيضا أن النقل الصافي للمصارف الاقليمية مجتمعة كان إيجابيا في التسعينات،

وإذ تلاحظ كذلك تقلص المستوى العام للمساعدة الإنمائية الرسمية مؤخرا،

وإذ يقلقها استمرار عدم كفاية الموارد لمعظم البلدان النامية على مدى العقد الماضي لأجل نموها الاقتصادي المتواصل وتنميتها المستدامة،

وإذ تشير إلى النجاح الذي توجت به الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإلى روح

التعاون المتعدد الأطراف التي سادت المؤتمر، الأمر الذي انعكس في وثيقته الختامية المعنونة "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا[١٢]"،

وإذ تلاحظ أن الإنجاز التاريخي المتمثل في اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يُتوقع له أن يعزز الاقتصاد العالمي ويؤدي إلى مزيد من الاستثمار في التجارة ومن العمالة ونمو الدخل في جميع أنحاء العالم،

وإذ ترحب بالعملية العاشرة لتجديد الموارد في المؤسسة الإنمائية الدولية، على الرغم من أنها لم تؤد إلى زيادة في الالتزامات مقارنة بالعملية التاسعة،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة قيام جميع البلدان، لا سيما البلدان الصناعية الرئيسية التي لها ثقل هام في مجال التأثير على النمو الاقتصادي العالمي والبيئة الاقتصادية الدولية، بمواصلة جهودها لتعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والحد من الاختلالات والتعاون مع البلدان النامية بحيث تعزز قدرتها على معالجة مشاكلها الرئيسية وتخفيف حدتها في ميادين النقد والتمويل وتدفق الموارد والتجارة والسلع الأساسية والمديونية الخارجية،

وإذ تلاحظ أن مؤتمر قمة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة الذي عقد في نابولي بإيطاليا في تموز/يوليه ١٩٩٤[١٣] والاجتماعات السنوية لمؤسسات بريتون وودز التي انعقدت في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، قد سلمت بالحاجة إلى تدفقات الموارد الخاصة والرسمية إلى البلدان النامية،

١ - تؤكد الحاجة إلى تعزيز الجهود لضمان تدفق موارد كبيرة للنمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة في البلدان النامية، واضعة في الاعتبار ما يلي:

(أ) ينبغي أن تنظر البلدان المتقدمة النمو في زيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية بهدف مساعدتها في الجهود التي تبذلها بغية التنويع والتكيف الهيكلي وتيسير نموها الاقتصادي المتواصل وتنميتها المستدامة من خلال أمور، منها توسيع الائتمانات المتعددة الأطراف وتعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي وزيادة الموارد التساهلية التي لا تمثل ديونا؛

---

(١٢) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثامنة، كرتاخينا دي انديا س، كولومبيا، ٨ - ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢، التقرير والمرفقات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.II.D.5)، الجزء الأول، الباب ألف.

(١٣) A/49/228-S/1994/827، المرفق الأول.

(ب) ينبغي أن تعزز حكومات البلدان المتقدمة النمو وغيرها من البلدان القادرة تدفقا كافيا من الموارد إلى البلدان النامية وينبغي أن توافق البلدان المتقدمة النمو، التي أكدت من جديد التزامها ببلوغ هدف الأمم المتحدة المقبول المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، إذا لم تكن قد بلغت ذلك الهدف بعد، على زيادة برامج معونتها لأجل تحقيق ذلك الهدف بأسرع ما يمكن؛ وينبغي أن يطلب تمويل جديد إضافي كبير للتنمية المستدامة ولتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٩]؛

(ج) ينبغي أن تسعى البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، من أجل زيادة فعالية المساعدة الإنمائية، إلى تحقيق شراكة حقيقية تضم، في جملة أمور، الملكية والاشتراك ذو القاعدة العريضة في البلدان المتلقية، وتنفيذ سياسات اقتصادية داخلية تصمم حسب الظروف المحلية، والإدارة الفعالة، وشفافية المؤسسات، وقدرات مؤسسية قوية، بما في ذلك على المستوى المحلي؛

(د) هناك حاجة في الكثير من البلدان النامية، التي يشكل فيها عبء الدين وخدمة الدين عائقا كبيرا أمام تنشيط النمو والتنمية، إلى تحقيق مزيد من التقدم نحو تخفيف عبء الديون الخارجية الذي تنوء به هذه البلدان؛

(هـ) ينبغي أن تبذل جميع البلدان، وفقا لظروفها المحددة، جهودا على الصعيد الوطني لتنفيذ سياسات التكيف الهيكلي والإصلاحات المؤدية إلى تدفق الموارد الخارجية، بما في ذلك القوانين المناسبة لتعزيز استثمار رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية وإيجاد إطار منفتح للتجارة الدولية؛

(و) ينبغي أن تنفذ الحكومات تنفيذا تاما اتفاقات جولة أوروغواي، بما فيها الأحكام المحددة الخاصة بالبلدان النامية الواردة في الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[١٤]، الموقعة في الاجتماع الوزاري للجنة المفاوضات التجارية المعقود في مراكش، بالمغرب، في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وأن تدعم نظاما تجاريا متعدد الأطراف يكون منفتحا حرا منصفا وغير تمييزي ويستند إلى قواعد ثابتة من شأنه أن يحسن إمكانية الوصول إلى أسواق جميع البلدان، لا سيما وصول صادرات البلدان النامية بحيث يضمن نموها الاقتصادي المتواصل وتنميتها المستدامة؛

(ز) ينبغي أن يواصل منتجو السلع الأساسية الفردية ومستهلكوها استكشاف الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون فيما بينهم والنظر في الاشتراك بصورة فعالة في الاتفاقات والترتيبات الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية التي تراعي اتجاهات السوق وذلك بغية تحقيق تعاون دولي أكفأ في مجال السلع الأساسية؛

---

(١٤) الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات المتعددة الأطراف، الصادرة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، المجلد الأول.

(ح) ينبغي أن تواصل البلدان النامية تعزيز جهودها في مجال التنويع الرأسي والأفقي بغية زيادة قواعد صادراتها، وفي هذا السياق ينبغي تقديم المساعدة إليها لتمكين البلدان التي لم تصل بعد إلى هذه المرحلة من خلق الظروف المواتية لاجتذاب رأس المال الأجنبي؛

(ط) ينبغي أن تتعاون جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، تعاونا أوثق لتعزيز نظام مالي دولي يساعد بدرجة أكبر على تحقيق نمو اقتصادي مستقر ومستدام عن طريق جملة أمور منها تحقيق درجة أعلى من الاستقرار في الأسواق المالية وتقليل خطر حدوث أزمات مالية وزيادة استقرار أسعار الصرف وتثبيت أسعار حقيقية منخفضة للفوائد والسعي إلى ذلك في الأجل الطويل، وتقليل عدم الاستقرار في التدفقات المالية؛

(ي) ينبغي أن تتخذ جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، التدابير الملائمة لإيجاد بيئة اقتصادية دولية مؤاتية؛

(ك) ينبغي أن تسعى جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، إلى تعزيز فعالية المراقبة المتعددة الأطراف الرامية إلى تصحيح الاختلالات القائمة الخارجية والضريبية من أجل توسيع نطاق التجارة المتعددة الأطراف والاستثمار الأجنبي، ليشمل بصورة خاصة البلدان النامية؛ وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع البلدان النامية على الاشتراك بصورة أكثر فعالية؛

(ل) ينبغي أن ينظر في وسائل تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي بفعالية في محافل مختصة متعددة الأطراف عريضة القاعدة؛

(م) ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في وسائل التصدي، حسب الاقتضاء، وبالتعاون مع الحكومات الوطنية، للآثار فيما للخروج المفاجئ لرأس المال الخاص من البلدان النامية من آثار سلبية يحتمل أن تمس برامجها الإنمائية؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل رصد التطورات الحاصلة في مجال النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وأن يستعين بجميع التقارير ذات الصلة، التي من قبيل التقارير التي يقدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإقليمية، وأن يقدم تقريرا عن ذلك في إطار دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥؛ كما تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين عن تنفيذ هذا القرار.

مشروع القرار الثاني

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ١٩٨/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ١٩٨/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢٠٥/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢١٤/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٤٨/٤٦ و ١٥١/٤٦ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٩٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وتعيد تأكيد قرارها ١٨٢/٤٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قراريها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ المتعلق بتجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، و ١٦٦/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ المتعلق بخطة للتنمية،

وإذ تلاحظ تحسن حالة الدين في عدد من البلدان النامية منذ النصف الثاني من الثمانينات، ومساهمة الاستراتيجية المتطورة للديون، كما يطبقها المجتمع الدولي، في تحقيق هذا التحسن،

وإذ تحيط علما مع التقدير بالتدابير التي اتخذتها البلدان الدائنة لتخفيف عبء الديون في إطار نادي باريس وعن طريق إلغائها للديون الرسمية الثنائية وتخفيف عبئها تخفيفا متكافئا،

وإذ تلاحظ أن التطورات غير السلسة في سياق الاستراتيجية الدولية المتطورة للديون تجعل من الضروري إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك اتخاذ تدابير محددة واتباع نهوج مبتكرة، لأجل إيجاد حل فعال وعادل وإنمائي المنحى ودائم لمشاكل الديون الخارجية التي يعاني منها عدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما أفقر البلدان وأكثرها مديونية،

وإذ ترحب بأن بعض البلدان النامية حققت تقدما كبيرا نحو حل مشاكل ديونها،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المدينة، بوصفها عنصرا يؤثر بشكل سلبي على جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تكرر الإعراب عن الحاجة إلى التصدي لهذه المشاكل وحلها من خلال تدابير فعالة لتخفيف عبء الديون تشمل، حسب الاقتضاء،

تدابير لإجراء تخفيضات كبيرة في الديون، على أن تراعى الحالة الخاصة الحرجة لأكثر البلدان النامية الافريقية مديونية، وأقل البلدان نموا،

وإذ تشدد على أهمية التخفيف من الأعباء الفادحة للديون وخدمة الديون فيما يتعلق بمختلف أنواع ديون الكثير من البلدان النامية، على أساس نهج عادل ودائم، وللتصدي، على سبيل الأولوية وحسب الاقتضاء، لمجموع ديون أفقر البلدان النامية وأكثرها مديونية،

وإذ تؤكد أهمية قيام البلدان النامية المدينة بمواصلة وتكثيف جهودها في مجال الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي، لأجل زيادة المدخرات والاستثمارات والحد من التضخم وتحسين الكفاءة الاقتصادية، مع مراعاة ضرورة التصدي للجوانب الاجتماعية للتنمية، بما فيها القضاء على الفقر، والخصائص التي تنفرد بها، فضلا عن مواطن الضعف لدى الشرائح الفقيرة من سكانها،

وإذ تعرب عن قلقها لأنه في عدد من البلدان النامية التي تبذل جهودا مستمرة ومضنية لإصلاح الاقتصاد لا يزال عبء الديون وخدمة الديون يشكل عقبة رئيسية تعترض تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في تلك البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا،

وإذ تلاحظ أن البلدان النامية التي واصلت الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في حينها، بعد أن دفعت في ذلك ثمنا باهظا، قد فعلت ذلك على الرغم من وجود قيود مالية خارجية وداخلية شديدة،

وإذ تشدد على الحاجة إلى تحقق نمو اقتصادي عالمي متواصل وعلى ضرورة استمرار وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة فيما يتصل، في جملة أمور، بمعدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والممارسات التجارية، والوصول إلى التكنولوجيا، وأسعار الصرف، والأسعار الدولية للفائدة، وإذ تلاحظ استمرار الحاجة إلى الموارد اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة في البلدان النامية،

وإذ تلاحظ، وهي تتصدى لمشاكل ديون البلدان النامية، حالات بعض البلدان الدائنة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

وإذ تحيط علما بحصيلة الاجتماع الوزاري لبلدان حركة عدم الانحياز المعني بالديون والتنمية، المعقود في جاكرتا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤ واستنتاجاته وتوصياته[١٥]،

---

(١٥) A/49/367، المرفق الأول.

وإذ تحيط علما أيضا ببلاغ الاجتماع الوزاري الحادي والخمسين لفريق الـ ٢٤ الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية، المعقود في مدريد في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وببلاغ الاجتماع التاسع والأربعين للجنة الوزارية المشتركة لمجلسي إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، المعقود في مدريد في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤،

وإذ تحيط علما كذلك ببلاغ مؤتمر قمة مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى، المعقود في نابولي، بإيطاليا، يومي ٨ و ٩ تموز/يوليه ١٩٩٤[١٦]،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٤[١٧]؛

٢ - تعترف بأن الحل الدائم لمشكلة ديون أفقر البلدان النامية وأكثرها مديونية يوحي حتى بشروط أكثر مواتاة من سابقاتها لتدابير تخفيف عبء الديون، بما في ذلك تخفيض مجموع الديون، وتشجع نادي باريس وأعضاءه على متابعة الجهود بقوة لتحسين الشروط المطبقة على أفقر البلدان النامية وعلى البلدان النامية المثقلة بالديون، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، تخفيض الدين الرسمي الثنائي بما فيه الكفاية لمساعدتها على الخروج من عملية إعادة الجدولة ومن ثم المساهمة في احتمال استئناف هذه البلدان النمو والتنمية؛

٣ - تؤكد أهمية مواصلة البلدان النامية جهودها لأجل العمل على إيجاد بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، وبذلك تعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتشدد على ضرورة عمل المجتمع الدولي على إيجاد بيئة اقتصادية خارجية داعمة عن طريق القيام، في جملة أمور، بتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتثبيت أسعار الصرف، وإدارة الأسعار الدولية للفائدة إدارة فعالة، وزيادة تدفقات الموارد، فضلا عن تحسين إمكانية وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيا؛

٤ - تطلب إلى المجتمع الدولي تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي تنفيذا تاما ومواصلة تقديم الدعم لنظام تجاري دولي مفتوح وحر ومنصف وغير تمييزي ومستند إلى قواعد، يحسن فرص الوصول إلى أسواق جميع البلدان لضمان النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة، بحيث توضع في الاعتبار المعاملة الخاصة والتفاضلية المتفق عليها للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، فضلا عن تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، ومن ثم زيادة فرصها للقيام، في جملة أمور، بتخفيف مشاكل ديونها؛

---

(١٦) A/49/228-S/1994/827، المرفق الأول.

(١٧) A/49/338.

٥ - ترحب بقيام بعض البلدان الدائنة بشطب جزء كبير من الديون الرسمية الثنائية لأقل البلدان نموا، وتدعوها إلى القيام، كلما أمكن، بإلغاء ديون المساعدة الإنمائية الرسمية أو إجراء عملية تخفيف يكون لها أثر مماثل على أقل البلدان نموا، ولا سيما الموجود منها في افريقيا؛

٦ - تطلب من البلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف النظر، في حدود اختصاصاتها، في إمكانية اتخاذ تدابير ملائمة جديدة للتخفيف بقدر كبير من عبء ديون البلدان المنخفضة الدخل، على أن توضع في الاعتبار الحالة الخاصة لكل بلد؛

٧ - تشجع الجهات الدائنة الخاصة، ولا سيما المصارف التجارية، على مواصلة مبادراتها وجهودها لأجل معالجة مشاكل الديون التجارية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل؛

٨ - تلاحظ مع القلق استمرار وجود التزامات بشأن الديون وخدمة الديون على عاتق البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما الموجود منها في افريقيا، وتدعو الجهات الدائنة، بما فيها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف التجارية، إلى مواصلة معالجة هذه الالتزامات بفعالية؛

٩ - تشدد على ضرورة تدفق موارد مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة، علاوة على ضرورة تدابير التخفيف من عبء الديون، التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية، لا سيما إلى أقل البلدان نموا، لأجل دعم جهود البلدان النامية لتنفيذ إصلاحاتها الاقتصادية وبرامجها الهادفة إلى التثبيت والتكيف الهيكلي والقضاء على الفقر، بما يمكنها من الخلاص من نير الديون ويساعدها على تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة؛

١٠ - تشدد أيضا على الحاجة الملحة لمواصلة توفير شبكات أمان اجتماعي للفئات الضعيفة الأشد تضررا من تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان المدينة، ولا سيما الفئات المنخفضة الدخل؛

١١ - تلاحظ النسبة العالية للديون المتعددة الأطراف التي ينوء بها عدد من البلدان النامية، وتدعو المؤسسات المالية الدولية إلى دراسة المقترحات الرامية إلى التصدي لمشاكل هذه البلدان فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف، على أن توضع في الاعتبار الحالة الخاصة لكل بلد، والمحافظة في الوقت نفسه للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مركز الدائن المفضل، لضمان قدرتها على مواصلة تقديم التمويل التساهلي لتلك البلدان النامية للمساعدة في تنميتها؛

١٢ - تحث المجتمع الدولي على النظر في إمكانية التوسع في الأخذ بتدابير مبتكرة، مثل مقايضة الديون بأسهم في رأس المال أو باستثمارات لحماية الطبيعة، دونما إخلال بالحلول الأكثر دواما التي من قبيل تخفيض الديون وإلغائها أو أي من الوسيلتين؛

١٣ - تدعو المجتمع الدولي، بما فيه المؤسسات المالية الدولية، إلى مواصلة استطلاع طرق لتنفيذ تدابير إضافية ومبتكرة للتخفيف على نحو كبير من عبء ديون البلدان النامية، لا سيما البلدان المنخفضة الدخل الكثيرة المديونية، لتمكينها من تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة دون الانزلاق إلى أزمة ديون جديدة؛

١٤ - تطلب من المجتمع الدولي، بما فيه المؤسسات الدولية المختصة، أن يعزز قوة الدفع المكتسبة من مختلف الاجتماعات الأخيرة التي عالجت مسائل الديون، وأن يعالج مشاكل الديون الخاصة بالبلدان النامية، ولا سيما مشاكل أقل البلدان نموا، عند وضع خطة للتنمية من أجل زيادة تعزيز الحلول الفعالة المنصفة الدائمة لهذه المشاكل؛

١٥ - تدعو البلدان الدائنة والمصارف الخاصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى النظر، في حدود اختصاصاتها، في إمكانية تقديم دعم مالي جديد مناسب إلى البلدان المنخفضة الدخل التي تقع عليها أعباء ديون باهظة وتواصل خدمة الديون والوفاء بالتزاماتها الدولية متكبدة في ذلك تكاليف مرتفعة؛

١٦ - تسلم بالحاجة إلى مساعدة البلدان النامية على تعبئة الموارد اللازمة لجهودها الإنمائية، وتسلم أيضا بأن تخفيف عبء الديون يمكن أن يساهم في تحرير الموارد المحلية وفي دعم جهودها الإنمائية، ولا سيما جهودها في مجال التنمية الاجتماعية؛

١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -